البطاقات النفطية نقمة لانعمة!

بعض حامليها لا يحصلون على حاجتهم.. وآخرون وجدوا انهم زودوا ببطاقات مزورة!

ظلت المدفئة النفطية تحتفظ بسكونها من دون لهب أزرق طوال شهر ...والبرد يتمسك بجدران البيت الرطب...الكهرباء بدورها تخاصم أسلاك المنطقة المتقطعة، ولا يمكن الاعتماد على المولدة في تشغيل مدافئ تعمل على التيار الكهربائي...البرميل الذي ملئ قبل فترة عن طريق المجلس البلدي بخمسين لترا، بدأ يتحرك كلما هبت ريح قوية إنذاراً منه بأنه فرغ تماما! والمشكلة ان حملة البطاقات النفطية التي وزعتها وزارة النفط لا يحصلون دائما على حاجتهم بل ان بعضهم اكتشف انه زود ببطاقات مزورة.

□ بغداد / المدى
□ عدسة / أدهم يوسف

وأشار المصدر الى ان البطاقة النفطية تحتوي على قسيمة شهرية للنفط الأبيض وقسيمة شهرية للغاز السائل ولمدة (١٢) شهرا، تبدأ اعتباراً من تشرين الأول، وحتى أيلول من العام التالي، أي أن كل بطاقة تحتوي على (٢٤) كوبونا؛ (١٢) للنفط الأبيض و(١٢) للغاز السائل .

"كوبونات" النفط الأبيض

المصدر شدد على أن الكميات التي سيجهز بها الفرد بموجب البطاقة النفطية سيتم تحديدها من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية وحسب التغييرات في المناخ بالنسبة للنفط الأبيض وتوفير ما تحتاج اليه العوائل من الغاز السائل. وبين أن الشركة حددت كميات التوزيع بـ٣٠ لتراً للبطاقة الخضراء و(٤٠) لتراً للبطاقة الزرقاء و(٥٠) لتراً للبطاقة البنية، بالنسبة للنفط الأبيض، وبالنسبة للغاز السائل كانت على التوالي (٤-٣-٣) اسطوانة غاز وحسب لون البطاقة. ونوه بان الوزارة وضعت علامات مميزة ورموزاً فسفورية على البطاقة النفطية لضمان عدم تزويرها وسيعاقب من تضبط معه بطاقة مزورة بإحالته إلى المحاكم، علما انه سيتم فحص قسيمة التجهيز قبل التزود بالمادة عن طريق أجهزة الفحص التي أعدتها الوزارة لضمان عدم التلاعب، كما شكلت مفارز ولجان رقابية لمتابعة عملية التوزيع بهدف حصول المواطن على الكميات التي تغطي احتياجاته وبسعر مدعوم. ودعا المصدر المواطنين كافة إلى التعاون الجاد من خلال الإبلاغ عن حالات التلاعب من قبل الموزعين وعدم تشجيعهم على إعطائهم مبالغ إضافية بحجة الإكرامية التي يستغلها بعض ضعاف النفوس لفرضها على المواطنين.

وأعلنت وزارة النفط عن إنجاز طباعة البطاقة الوقودية في بغداد وبكلفة تجاوزت المليار دينار عراقي ، وقال مدير توزيع المشتقات النفطية في بغداد علي الموسوي في تصريح صحفي سابق : تم إنجاز طباعة البطاقة الوقودية في بغداد من قبل شركة توزيع المنتجات النفطية التابعة لوزارة النفط والتي تجاوزت كلفتها المليار دينار عراقي وبواقع مليون ونصف المليون بطاقة على عدد عوائل بغداد ، مؤكدا أن شهر أيلول سيشهد الشروع بتوزيع مادة النفط الأبيض لكل عائلة في بغداد .

وأضاف الموسوي : إن الطباعة تمت بالتنسيق مع وزارة التجارة لإدخال محسوبات هذه البطاقة وتوزيعها من خلال مراكز التموينية مقابل (٢٥٠)مليون دينار عراقي، وتم تسليمها إلى وزارة التجارة وسيتم توزيعها مجانا الى المواطن .

"لا يمكن تزويرها"!

وأفاد الموسوي بأن هذه البطاقة تمت طباعتها في مطابع حكومية بشكل يمنع التزوير أو التلاعب بها وذلك لضمان وصول مادة النفط الأبيض إلى المواطن عن طريق مراكز التموين .وذكر مدير عام توزيع مشتقات النفط في بغداد أن إجراءات توزيعها سوف تكون أخف مما كانت عليه في السابق باعتبار أن المواطن لا يحتاج الى أن يأخذ معه مستمسكات أخرى وإنما البطاقة التموينية فقط. ويفترش عدد كبير من النساء والرجال كبار السن الأرض بعد ان أعياهم التعب بانتظار وصول لجنة النفط إلى المحطة الوقود، وآخرون أصروا على الوقوف أمام باب المحطة على الرغم من محاولات إبعادهم من قبل عناصر حماية النفط ومجموعة أخرى من الموظفين والموظفات توزعت أنظارهم بين الطريق الذي تدخل منه اللجنة وبين ساعاتهم، خشية أن يداهمهم الوقت ويتأخروا عن دوامهم في حين غادر بعضهم المكان بعد يأسهم من حضورها مع أن الوقت قارب الثامنة صباحا، أما المنظر الأكثر إيلاماً، فهو رؤية امرأة متوسطة العمر وقد حاولت عبثا إسكات رضيعها الذي جلبته معها وهو مريض بعد ان اخبرها الوكيل أنها لن تتأخر أكثر من نصف ساعة، وصراخ الطفل يعلو المكان على الرغم من الفوضى والصياح والتدافع فيه، ومنظر آخر سجلناه لامرأة في مقتبل العمر غادرت المكان عند الساعة السابعة والنصف صباحا، وهي تلعن وتدمدم بكلمات فهمنا من خلالها أنها تعرضت لتحرشات عديدة وقبل أن تغلق باب سيارة التكسي التي استقلتها أقسمت أنها لن تعاود الحضور الى المحطة حتى لو قضت فصل الشتاء بالتدفئة على الحطب!!

كل ذلك من اجل الحصول على برميل نفط ونحن ما زلنا في أجواء الصيف فكيف إذا حل الشتاء؟!

بطاقية نفطية بلا قيمة

إلى ذلك، دعا عدد من المواطنين إلى إيجاد آلية جديدة لتفعيل البطاقة الوقودية لتسهيل عملية تسلم المشتقات النفطية، معربين عن مخاوفهم من ارتفاع أسعار هذه المشتقات ، وأشار ابو سعد (٥٠) عاما الى إنه لم يتسلم أيا من هذه المشتقات منذ تسلمه البطاقة الوقودية، ويطالب المسؤولين بوضع حد للتجاوزات التي تحصل في محطات الوقود،مضيفا " لم أتسلم أي شيء من المشتقات النفطية لأنني لا أعرف الآلية التي أحصل من خلالها على هذه المشتقات. وإن الباعة المتجولين للنفط يأخذونها بأبخس الأثمان وعندما يذهب إلى المحطة، يحصل على النفط قبل جميع الناس. لذا لا بد من وجود تعاون بينه وبين صاحب المحطة. ويبقى المواطن المسكين ينتظر ساعات طويلة إما يحصل على النفط أو لا بهذه البطاقة، فأرجو من المسؤولين الذين انتخبناهم أن يشعروا بمعاناتنا ويجدون لنا صورة حل".

فيما يشكو كريم حسن "موظف " بُعد المسافة بين منزله ومحطة الوقود قائلاً:"نحن نواجه صعوبة كبيرة في نقل النفط لأن سائق الأجرة لا يقبل بنقله. وكذلك الحال مع سائقي الباصات. أما في حال أن يكون برميلا، فيجب أن نأخذ سيارة حمل وهذه ستكلف كثيرا، لذا فإن من الأفضل شراؤه من السوق السوداء، لن تكون للبطاقة أي فائدة. وكذلك الحال بالنسبة لاسطوانة الغاز، فإن المحطة بعيدة ونجد صعوبة في النقل لذا فأنا لم استعمل البطاقة لحد الآن". ويرى حسن أن استشراء الفساد المالي والإداري كان وراء عدم نجاح آلية البطاقة الوقودية، مضيفا " لقد أعدت البطاقة بشكل دقيق جدا بواسطة الحاسوب ويتم تدقيقها. ومع ذلك يتم التلاعب بها لأن العناصر الفاسدة مهيمنة على المحطات بمسميات مختلفة وتحت أذرع عدة مثل التيارات الإسلامية أو غيرها. ومهما وضعت وزارة النفط أي آلية من الآليات فإنها لن تنجح! لأن الفساد المالي والإداري قد أخذ حيزا كبيرا جدا في هذا المجال. وإن المجلس البلدي يمتلك حالة كبيرة من الخوف والرعب باتجاه مثل هذه الحالات. وعندما يراجعهم المواطنون فإنه يقول لهم اذهب لتسلم حصتك من المحطة، إلا أن الواقع غير ذلك".

يشار إلى أن البطاقة تحتوي على كوبونات غير قابلة للتزوير تحدد فيها حصة كل عائلة من مادتي النفط وغاز الطبخ بما لا يقل عن مئة لتر من مادة النفط الأبيض واسطوانتي غاز شهريا.

"بين حانة ومانة ......"!

بالمقابل، يقول سالم عبد الرحمن من سكنة مدينة الحرية انه تسلم بطاقة الوقود من وكيل الحصة التموينية في منطقته ثم ذهب في اليوم الآخر الى محطة الوقود لتوزيع المنتجات النفطية ،وهناك امتنع عامل المحطة عن تزويده بالنفط ، فالبطاقة التي يحملها مزورة حسب فحص الجهاز الموجود عند عامل المحطة ، وعلى الرغم من تأكيدات سالم بتسلمها من وكيل الحصة التموينية ، إلا ان العاملين اخبروه بأنه ليس الوحيد وهناك عشرات العوائل تحمل نفس البطاقات غير الصالحة وقد ذهبوا الى وكيل الحصة للاستفسار عن الموضوع، العاملون في المحطة اخبروا أصحاب البطاقات المزورة بالذهاب الى محطة الكيلاني في منطقة الباب الشرقي على أساس أنها الجهة التي لها علاقة بالموضوع ، يقول سالم : ذهبت الى محطة الكيلاني وقالوا لي إنهم لا يعرفون شيئا عن هذه البطاقات ونصحوا بالذهاب الى دائرة توزيع المنتجات النفطية القريبة منهم، في دائرة التوزيع لم نجد اي شخص نتحدث معه ، وعندما ثار البعض من أصحاب البطاقات المزورة جاء شخص يقولون انه المدير واخبرهم بالذهاب الى دائرة الحاسبة والتدقيق لوزارة التجارة في منطقة مجمع المثن، حاسبة التجارة أخبرت أصحاب البطاقات المزورة بعدم علاقتها بالموضوع فهي جهة منظمة للمعلومات ولا تصدر بطاقات تجهيز للوقود. أما ام محمد "ربة بيت" فقد اوضحت ان هذه هي المرة الاولى التي تشاهد فيها عامل المحطة يحمل جهازا لكشف البطاقات المزورة ، بطاقتها هي الأخرى مغشوشة تسلمتها من الوكيل في منطقة بغداد الجديدة ، ولا تعرف ماذا تفعل بها، العاملون في محطة الوقود قالوا لها بان تذهب الى المركز التمويني لختم بطاقتها كي يستطيعوا تجهيزها بالوقود ، وعندما ذهبت الى هناك رفض المركز التمويني ختم البطاقة ، باعتبار أن مسؤوليته لا تنسجم والمصادقة على وثيقة مزورة، وعندما سألتهم عن الجهة المسؤولة عن هذا الموضوع قالوا لها اذهبي إلى وزارة النفط .

٥٠ لترا لا تكفي!

من جهة اخرى، شكا عدد من المواطنين من أن الـ (٥٠) لتراً في الشهر الواحد من النفط الأبيض لا تكفي،وذلك لشدة البرودة والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي. ويشير عادل حامد "متقاعد" الى ان على المسؤولين في اللجان النفطية ووزارة النفط التركيز على توفير مادة النفط الأبيض وذلك بسبب الحاجة الماسة إليها في ظل انعدام الكهرباء في العديد من المحافظات العراقية.وتمنى البعض أن يعود عمل الباعة المتجولين في الشارع بحيث يتم تجهيزهم بالسعر الحكومي المدعوم، داعين الحكومة العمل على توفير النفط الى المواطن بكل سهولة لا أن نخرج منذ الصباح الباكر من اجل الحصول على المكان المناسب لتوفير النفط لعائلتي. الجدير بالذكر أن في العام الماضي تسلم المواطنون مئة لتر ولا يعرفون سر تخفيض الكمية!!

فيما تعتبر كريمة محسن "موظفة " أن انخفاض درجات الحرارة ومعاناتنا بالحصول على مادة النفط الأبيض تزداد يوما بعد يوم، فالمشاكل كثيرة منها قلة الكمية الموزعة من النفط الأبيض التي لا تتجاوز (٥٠) لتراً والتي لا تكفي سوى أيام معدودة، فضلا عن الساعات الطويلة التي نقف فيها لنتمكن من الحصول على مادة النفط، مضيفة أن على وزارة النفط أن توزع مادة النفط الى المواطن قبل حلول فصل الشتاء لكي لا تزدحم المحطات ولا يقف المواطن منتظراً دوره في تسلم الكمية المخصصة له،وأوضحت " أننا نعاني عدم تنظيم في عملية التوزيع إذ نقف ساعات وساعات من اجل الحصول على حصتنا المقررة، مطالبا الحكومة بزيادة حصة المواطن أكثر من ٥٠ لتراً وان يتم التوزيع داخل المناطق وعدم الوقوف لساعات، جالسين على الارصفة والبرودة تزداد يوما بعد يوم.وتابعت " إننا في هذه الأيام ازدادت حاجاتنا الى توفير مكان دافئ لي ولأولادي في ظل انقطاع التيار الكهربائي، نحن بأمس الحاجة الى زيادة النفط من اجل تشغيل المدافئ النفطية التي هي بديلة المدافئ الكهربائية.

في بلد النفط !

ويتحدث أبو مريم (كاسب) : "إن على الحكومة تكثيف جهودها الكاملة من اجل توفير النفط في فصل الشتاء. مبينا "انه من المفترض قبل حلول فصل الشتاء ان تقوم على توزيع مادة النفط الأبيض على المواطن بصورة منتظمة وضمن أوقات محددة، واقترح "على الحكومة الاستعانة خلال هذه الفترة بالباعة المتجولين من اجل توفير النفط الأبيض للمواطن والعمل على زيادة الحصة التي لا تتجاوز ٥٠ لتراً، ودفع مبلغ لا بأس به، ليتمكن المواطن من أن ينعم بثروته التي أصبحت نقمة وليس نعمة، فكيف يكون بلد النفط ولا يستطيع أن يوفره إلى المواطن فهذا يرجع إلى سوء عملية التوزيع وعدم وجود خطط كافية من اجل سد النقص الحاصل لدى المواطن. مؤكدا" ان عمل الباعة المتجولين سيتمكن من اختصار الكثير من الجهود للمواطن، ففي هذه الحالة يصل النفط الى المنزل من دون مشاكل في الوصول إلى محطات الوقود.وتابع "إننا دائما نسمع بان العراق يمتلك ثروة متميزة عن بقية دول الجوار ألا وهي النفط ، فمعاناتنا لم تنته للحصول على مادة النفط الأبيض منذ بداية فصل الشتاء نقف على شكل طوابير لا اعتقد أنها تنتهي خلال ساعات قليلة وإنما تتجاوز نهار كاملاً، متسائلا: أين دور الرقابية ووزارة النفط من اجل توفير مادة النفط فهم لا يتذكرون المواطن سوى في فصل الشتاء البارد ليوزعوا النفط علينا حتى أن توزيعهم لهذه المادة لا يكفي فعدم وجود تنظيم واليات التنسيق لا تحل أزمة النفط؟

وطالب أبو خالد من الحكومة بأن تضع خططا إستراتيجية وخبراء ليتمكنوا من رسم خطط واضحة تخفف من شحة النفط على المواطنين وليتمكنوا من إيصال النفط الى كل بيت عراقي حتى أن دول الجوار لا تمتلك ما نحن نمتلكه، فكيف لهم أن يتمتعوا بخيرات النفط وهم جالسون في منازلهم ، نافياً وجود أي شعب من دول الجوار يستيقظ مواطنيه من الساعة ٥ فجراً من اجل الحصول على النفط .

وأعلنت وزارة النفط، في وقت سابق ، إن إنتاجها من النفط الأبيض تجاوز ١٥ مليون لتر يوميا، مشيرة إلى أن تلك الكمية كافية لتغطية حاجة العراق خلال فصل الشتاء ، فيما أكدت أن العراق لم يستورد هذه المادة من الخارج. وقال المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد في حديث لوسائل الإعلام إن "العراق لم يستورد خلال الموسم الحالي إي كمية من النفط الأبيض من دول الجوار لسد الحاجة المحلية من هذه المادة "،مبينا أن "المصافي العراقية وخاصة مصفى بيجي والدورة ومصافي الجنوب مستمرة في إنتاجها، فيما يتوفر الغاز السائل بكميات تزيد على حاجة المواطن العراقي". وأكد جهاد أن "إنتاج العراق من مادة النفط الأبيض تزيد على ١٥ مليون لتر يوميا، التي تعد كافية لتغطية الطلب المحلي من هذه المادة"، موضحا أن "حاجة بغداد تصل إلى ٧٥ مليون لتر شهريا".

وأشار جهاد إلى أن "جميع منافذ التوزيع في المحطات الحكومية والأهلية ستكون مفتوحة لتوزيع مادتي النفط الأبيض والغاز السائل"،

يذكر أن العراق يعاني أزمة كبيرة في توفر النفط الأبيض وخاصة في موسم الشتاء، وقد تفاقمت هذه الأزمة بعد عام ٢٠٠٣، نظرا لقدم المصافي الموجودة وتعرض أغلب الناقلات التي تنقل المشتقات النفطية إلى عمليات مسلحة.

الوزارة: ننتج يوميا ١٥ مليون لتر من النفط الأبيض

مواطنون: الطوابير تبدأ في الخامسة صباحاً لتسلّم الوقود.. وخمسون لتراً لا تكفي

مواطنون بأنتظار دورهم